

عربي بومدين ❖ مجلس السلم والأمن الإفريقي: دراسة في البنية، التجارب، وحدود الدور

مقدمة:

بعد التغيرات الإستراتيجية على المستوى العالمي كان الأمل كبيرا باستقرار القارة الإفريقية وخروجها من شبح الحروب الأهلية والنزاعات الاثنية والعرقية، إلا أننا شهدنا قدرا كبيرا من النزاعات الداخليّة، فمعظم النزاعات الداخليّة التي شهدتها العالم بعد فترة الحرب الباردة كانت إفريقيًا مسرحًا لها، ومع تعقدها وتشابكها ومآلتها على الواقع الإفريقي، تنامت الجهود الدولية والإقليمية بغية احتوائها، وكان أبرزها دور منظمة الوحدة الإفريقية ثم الإتحاد الإفريقي لاحقًا بعد تغيير تسميته سنة ٢٠٠١، الأمر الذي تمخض عنه إنشاء آلية عملية لحفظ السلم والأمن عرفت بمجلس السلم والأمن الإفريقي. وعليه ستجيب هذه الورقة البحثية عن إشكالية: إلى أي مدى ساهم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ وتسوية النزاعات وبناء السلم في القارة الإفريقية؟

المحور الأول: طبيعة مجلس السلم والأمن الإفريقي

يعدّ مجلس السلم والأمن الإفريقي (PSC) أحد الآليات المهمة داخل الإتحاد الإفريقي، وبالأخص فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والتنمية، فقد اعتمد البروتوكول المؤسس له في القمة الأولى للإتحاد الإفريقي بمدينة ديربان بجنوب إفريقيا في ٩ جويلية ٢٠٠٢، ودخل حيز التنفيذ في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٣، وبدأ العمل به في ٢٥ ماي ٢٠٠٤^(١). وسيحاول هذا الجزء من الدراسة التعرض للجوانب المؤسسية والتنظيمية لعمل المجلس في الآتي:

أولاً: مجلس السلم والأمن الإفريقي: التعريف، الأهداف، المبادئ، والتشكيل:

ورد في المادة (٢) في الفقرتين (٢) و(٣) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي بأنّه جهاز دائم لصنع القرارات يعمل على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد، ويهدف إلى تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة للنزاعات والأزمات في أفريقيا (٢).

إنّ إنشاء المجلس جاء لتحقيق جملة من الأهداف حددتها المادة (٣) من البروتوكول، والتي

(*) أستاذ مساعد -
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية -
جامعة حسيبة بن
بوعلي - الشلف /
الجزائر.

انصرفت إلى جملة من المحاور، يتعلق المحور الأول، بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا كمدخل لتحقيق رفاهية الشعوب الإفريقية وتحقيق التنمية المستدامة، أما الثاني، يتمثل في ترقب ومنع النزاعات، والعمل على إحلال وبناء السلام أثناء نشوب النزاعات، في حين أن الثالث، يهدف إلى بناء السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، ويهدف المحور الرابع، إلى التنسيق لمكافحة الإرهاب الدولي، أما الخامس، فيرمي إلى وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد طبقاً للمادة (٤) من القانون التأسيسي، أما المحور الأخير، فيتعلق بمسائل الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته^(٣) .

يتشكل مجلس السلم والأمن الإفريقي حسب المادة (٥) من البروتوكول من خمسة عشر عضواً، يختارون على أساس الحقوق المتساوية؛ حيث يتم انتخاب عشرة منهم لمدة عامين، وخمسة لمدة ثلاثة أعوام، وذلك على أساس التناوب ووفقاً لمبدأ التمثيل الجغرافي للقارة عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت، إذ يتم اختيار ٤ دول من إقليم الغرب، و٣ دول من الشرق، ٣ من الوسط، و٣ من الجنوب، ودولتان من الشمال. ويجوز إعادة انتخاب أي عضو بعد انقضاء مدة عضويته مع اشتراط في عملية الترشح عدم الخضوع للعقوبات طبقاً للمادة (٢٣) من القانون التأسيسي للاتحاد^(٤) . أما شغل منصب الرئيس فيتم بالتناوب من قبل الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم ويشغل كل رئيس هذا المنصب لمدة شهر واحد بحسب المادة (٨) الفقرة (٦) من البروتوكول^(٥) ، وتمتد الفترة الحالية من (٢٠١٦-٢٠١٨)، (٢٠١٦-٢٠١٩)^(٦) .

الجدول رقم 01: تشكيلة مجلس السلم والأمن الإفريقي

المنطقة الجغرافية	عدد الأعضاء (المجموع 15)	مدة العضوية للمجموعة الأولى (02 سنة، 10 أعضاء)	مدة العضوية للمجموعة الثانية (03 سنة، 05 أعضاء)
شمال إفريقيا	02	01	01
غرب إفريقيا	04	03	01
وسط إفريقيا	03	02	01
شرق إفريقيا	03	02	01
جنوب إفريقيا	03	02	01

المصدر: إعداد الباحث

ثانياً: مجلس السلم والأمن الإفريقي: المهام، الصلاحيات، والتنظيم المؤسسي: تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، وقد تضمنت المادتين (٦) و(١٤) و(١٥) من البروتوكول مهام المجلس، ويمكن إجمالها في المحاور التالية: تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا، الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق، عمليات دعم السلام والتدخل طبقاً للمادة (٤) (ح) و(ي) من القانون التأسيسي للإتحاد، بناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات، العمل الإنساني وإدارة الكوارث، ومهام أخرى قد يقرها الإتحاد حسب الظروف والمستجدات (٧).

الشكل رقم 01: مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي



المصدر: إعداد الباحث

وفي المقابل يتمتع مجلس السلم والأمن الإفريقي بعدد من الصلاحيات حددتها المادة (٧) من البروتوكول، وتتمثل في: ترقيب ومنع الخلافات والنزاعات فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، القيام بمهام صنع وبناء السلام لتسوية النزاعات حيثما تحدث، التصريح بتشكيل ونشر بعثات دعم السلام، فضلاً عن رسم الخطوط التوجيهية العامة للاضطلاع بمثل هذه البعثات، كما يتمتع المجلس بصلاحيات فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو وبالأخص في حالة الانقلابات العسكرية، تنفيذ سياسة الدفاع المشترك للإتحاد، تنسيق الجهود على المستويين الإقليمي والقاري لمكافحة الإرهاب الدولي، تعزيز وتطوير "شراكة

قوية للسلام والأمن " بين الإتحاد والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وأيضاً مع المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى، تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية، تعزيز وتشجيع تنفيذ اتفاقيات ومعاهدات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بالرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، دعم وتسهيل العمل الإنساني في أوضاع النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية الكبرى، واتخاذ قرار بشأن أية مسألة أخرى لها آثار علي إحلال السلام والأمن والاستقرار في القارة وممارسة أية سلطات قد يفوضها إليه الإتحاد طبقاً للمادة (٩) الفقرة (٢) من القانون التأسيسي (٨) .

واستكمالاً لذلك يتمتع المجلس بتنظيم مؤسسي يحدد طبيعة عمله، إذ نصت المواد (١١)، (١٢)، (١٣)، (٢١) على الهيكل التنظيمي له، وتتلخص في أربعة آليات رئيسية:

١- **هيئة الحكماء:** تتكون هيئة الحكماء من خمس شخصيات إفريقية تتمتع بالاحترام، من مختلف فئات المجتمع تكون قد قدمت إسهامات بارزة لقضية السلام والأمن والتنمية في القارة، حيث تسهر هذه الهيئة على: تقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بخصوص جميع المسائل المتعلقة بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا (٩) .

٢- **نظام الإنذار القاري المبكر:** بغية تسهيل عملية ترقب النزاعات ومنعها تم إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر، ويتكون هذا النظام من (٢١) عضواً فضلاً عن رئيس الجهاز على النحو الآتي: النواب (٠٢)، السكرتارية (٠٢)، المسجلين (٠٢)، المحللين (١٥) خمسة منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لفروع النظام في أقاليم القارة الخمسة (١٠) .

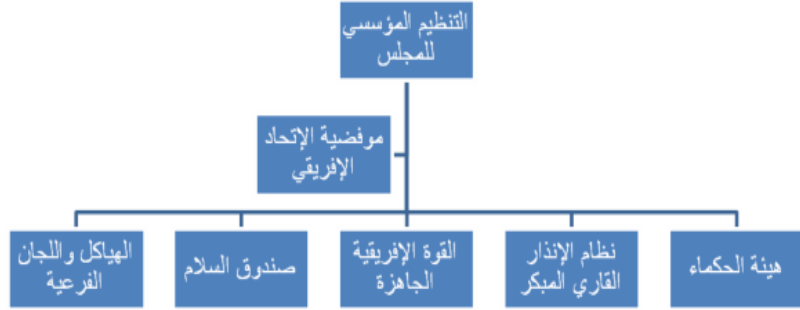
٣- **القوة الإفريقية الجاهزة:** وتهدف هذه القوة إلى معالجة النزاعات قبل وقوعها أو منع امتدادها وتفاقمها، تصب في فكرة التعاون الإقليمي دون استدعاء التدخل الخارجي. تتكون من فرق جاهزة متعددة الفروع تضم عناصر عسكرية ومدنية في بلدانها الأصلية، مستعدة للانتشار السريع عند طلب من الإتحاد أو المجلس نفسه (١١) .

٤- **صندوق السلام:** إن مسألة التمويل تطرح بشدة لما لها علاقة باستقلالية عمل المجلس، ذلك أن التمويل الذي يكون مصدره الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى، أو أية جهة كانت يؤثر بشكل مباشر في قراراته. ومن هذا المنطلق حددت المادة (٢١) من البروتوكول مضمون الصندوق، ويعتمد الصندوق في تمويله على الاعتمادات المالية في الميزانية العادية للإتحاد بما فيها المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد (١٢) .

٥- **الهيكل واللجان الفرعية:** وهي ليست آليات رسمية ثابتة، ولكن يمكن استحداثها متى استدعت الضرورة ذلك، كما ورد في المادة الثامنة في الفقرة (٥)، إذ يجوز لمجلس السلم

والأمن أن يقوم بإنشاء هيكل فرعية كلما رأى ذلك ضرورياً لأداء مهامه (١٣).

الشكل رقم 02: التنظيم المؤسسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي



المصدر: إعداد الباحث

المحور الثاني: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل وتسوية النزاعات في إفريقيا

شكلت نهاية الحرب الباردة اختباراً حقيقياً لقياس مدى التغيير في طبيعة النزاعات، ذلك أن غالبيتها كانت نزاعات داخلية، ومثلت إفريقيا مسرحاً لأغلبها نتيجة عوامل تعددت مابين أسباب سياسية، دينية، إثنية، عرقية، قبلية، فضلاً عن الموروث الاستعماري، والفشل في بناء الدولة وتحقيق الاندماج، هذا الواقع شكل تحدياً أمام الآليات الإقليمية في حل وتسوية النزاعات داخل القارة في مقابل تصاعد التدخل الأجنبي، ما دفع إلى التفكير في آلية لإحلال السلم والأمن داخل الإتحاد الإفريقي بغية احتواء الأزمات وأفرقة الحلول. وعليه سيعالج هذا الجزء من الدراسة تجارب مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل وتسوية النزاعات في إفريقيا بالتركيز على نموذجين:

أولاً: نموذج التدخل والنجاح في حل وتسوية النزاع:

لقد مثلت الأزمة في دولة جزر القمر أول اختبار حقيقي أمام مجلس السلم والأمن الإفريقي فيما عرف بأزمة جزيرة "أنجوان"، حيث تعود بداية الأزمة إلى أوت ١٩٩٧، بعد المحاولة الانفصالية في جزيرة أنجوان، وقد ساهم في تعقد الأزمة السياسية الانقلاب العسكري الذي قاده رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في ٢٠ أبريل سنة ١٩٩٩م؛ مما أدى به إلى إلغاء العمل بالدستور والمؤسسات الديمقراطية التي تم إرسالها سنة ١٩٩٦، وأصدر لأول مرة ميثاقاً دستورياً جديداً يخول له جميع السلطات التنفيذية والتشريعية. ومع تطور الأحداث، تم يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩ توقيع

اتفاق بين أربعة عشر حزبا سياسيا ورئيس الدولة، ما سمح بتعديل الميثاق الدستوري الصادر في بداية ماي ١٩٩٩، بحيث يسمح بتعيين رئيس للوزراء، وقد تم بالفعل تعيينه في ٠٢ ديسمبر من نفس السنة، وقد شكل حكومة ائتلافية مع الأحزاب الموقعة تتمثل مهامها الأساسية في حل أزمة أنجوان والعمل على تحضير الجو السياسي لعودة المدنيين إلى السلطة.

على الرغم من الجهود المبذولة لحل الأزمة السياسية، إلا أن الأمور تأزمت من جديد في الجزيرة، عندما رفض العقيد "محمد بكر"، الذي تولى الرئاسة في الجزيرة عام ٢٠٠٢ بعد الانقلاب الذي خاضه سنة ٢٠٠١، التنحي عن السلطة تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية، وقام بإجراء الانتخابات في ١٠ جوان ٢٠٠٧، ونصب نفسه رئيساً على الجزيرة بحصده ٩٠٪ من الأصوات. بيد أن الإتحاد الإفريقي وحكومة جزر القمر رفضا نتيجة الانتخابات، وقام الإتحاد بفرض عقوبات عليه وعلى القادة السياسيين في الجزيرة^(١٤).

إن الدور الذي قام به مجلس السلم والأمن الإفريقي في إيجاد مخرج للأزمة كان مفصليا من خلال تفضيله التسوية السلمية أولا، ثم التدخل عسكريا فيما بعد، وذلك بإرساله لبعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية، الأولى: بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم الانتخابات في جمهورية القمر بقوام "٤٦٢" من العسكريين والشرطة المدنية، والثانية: بعثة الاتحاد الإفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية، وإزاء تطورات الوضع خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، قام المجلس بمد تفويض بعثة الاتحاد للانتخابات والمساعدات الأمنية إلى ٣١ جويلية ٢٠٠٧، ومد تفويض بعثة الاتحاد للانتخابات والمساعدات الأمنية مرة أخرى إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧^(١٥).

لقد لجأ المجلس إلى الخيار العسكري بعد تعذر كل السبل السلمية المتاحة لرفض السلطات في جزيرة أنجوان الانصياع لقرارات المجلس السابقة، وقد تدرجت بدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها تجميد أصول تلك السلطات وأموالها، ثم التهديد بالعمل العسكري، بيد أنها لم تستجب لقراراته من جديد، فقام المجلس بعملية عسكرية ضدها عرفت بـ "الديمقراطية في جمهورية القمر"، في إطار تنفيذ قرار مؤتمر الاتحاد رقم "١٨٦" الصادر عن قمة الاتحاد العاشرة في يناير، فبراير ٢٠٠٨، والذي أعقبه اجتماع رئيس المجلس التنفيذي في ٢٠ فبراير ببعض وفود الدول الأفريقية ورئيس جمهورية جزر القمر لبحث تنفيذ قرار المؤتمر، إذ تقرر تكوين بعثة من نحو "١٣٥٠" جندياً شاركت فيها قوات من كل من ليبيا، السودان، تنزانيا، وبدعم من السنغال، أسفرت عن تمكين الحكومة القمرية من استعادة سلطتها على جزيرة أنجوان في ٢٥ مارس ٢٠٠٨^(١٦)، مع تمديد مدة تفويض بعثة المساعدات الانتخابية والأمنية ستة أشهر أخرى لضمان إجراء انتخابات عادلة ١٥-٢٩ جوان ٢٠٠٨^(١٧)، فضلا عن

جهود المجلس في دعم عملية الإصلاح المؤسسي والمساعدة على المراجعة الدستورية المقترح من طرف رئاسة الإتحاد مع الحفاظ على المبدأين الأساسيين لدستور ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١ وهما الحكم الذاتي للجزر والتناوب على الرئاسة، وقد أجري الاستفتاء بخصوص الدستور في ١٧ ماي ٢٠٠٩، وسجلت النتائج النهائية التي أقرها المجلس الدستوري في ١٩ ماي ٢٠٠٩ الأغلبية الساحقة للمصوتين بـ "نعم" بنسبة بلغت ٩٣,٩٠ في المائة^(١٨). وعند تحليل نجاح مجلس السلم والأمن الإفريقي في مهمته فإن ذلك يعزى حسب الكاتب المصري "بدر حسن شافعي" إلى مجموعة من العوامل^(١٩):

- ١- ضالة القدرات التسليحية لجزيرة أنجوان.
- ٢- التأييد الفرنسي للنظام، فضلا عن إبداء فرنسا استعدادها لنقل القوات الأفريقية إلى أرض المعركة.
- ٣- رئاسة تنزانيا للإتحاد، لأن تنزانيا تعد من أقرب الدول الأفريقية لجزر القمر، ووجود صلات قوية بين شعبي البلدين، ولقد تم تأسيس الحركة الوطنية القمرية بين أبناء الجزر المقيمين في تنزانيا عام ١٩٦٢، ومن هنا لعبت تنزانيا دورا في استصدار قرار التدخل من الإتحاد والمشاركة بقوات في العملية.
- ٤- رغبة الإتحاد في تعويض فشله في تسوية أزمتي دارفور والصومال، عبر التدخل لإنهاء تمرد جزيرة أنجوان.

ثانيا: نموذج التدخل والفشل في حل وتسوية النزاع:

تعتبر الأزمة في السودان (دارفور) في فبراير عام ٢٠٠٣ من أعقد الأزمات التي يواجهها الإتحاد الإفريقي منذ إنشائه في ٢٠٠١، وهي أزمة مركبة ترهق كاهل السودان التي توالى أزماته خاصة بعد انفصال الجنوب، ما يهدد كيان الدولة ويرهن استقرارها السياسي وتماسكها المجتمعي، وهي الأزمة التي يتداخل فيها الداخلي، الإقليمي، والدولي نتيجة ترابط المصالح وتشابكها وسعي عديد الأطراف للاستثمار فيها بغية النيل من سيادة السودان لدواعي انفصالية ترتبط في مجملها بعوامل قبلية وإثنية وعرقية كما سبقت الإشارة إليه كخاصية في إفريقيا عموما.

وتعود مشكلة دارفور^(٢٠) إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين بسبب تصاعد التوتر بين قبيلة الفور الأفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية، إذ أنشأ الفور تجمعا عرف بالحزام الإفريقي، وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب، ومن هنا بدأ التفريق بين ما هو عربي وما هو إفريقي داخل دارفور^(٢١)، وتطورت الأمور إلى مشاعر الإقصاء بحسب الدارفوريين الأفارقة محملين الحكومة السودانية مسؤولية تردي الأوضاع في الإقليم وضعف التنمية فيه وتفضيل القبائل العربية على حسابهم، وضمن هذا السياق ظهرت حركات عرقية عديدة تسعى للدفاع عن هذا المكون الاجتماعي، وقد

لجأت هذه الحركات إلى العنف لتحقيق أهدافها، الأمر الذي ساهم في الدفع نحو تعميق الأزمة السياسية والأمنية في السودان(٢٢).

لقد مثلت هذه الأزمة تحدياً حقيقياً للإتحاد الإفريقي فيما يتعلق بتوفير الحماية وهندسة الحل في ظل تداخل خلفيات الصراع، حيث عمل على مساعدة تشاد في تنظيم الجولة الأولى من المفاوضات، وقد أدّى ذلك للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار (نجامينا ٨ أبريل ٢٠٠٤) الذي وقعته الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الذي ينص على إنشاء لجنة وقف إطلاق النار (CFC)، فضلاً على اتفاق بشأن وضع خارطة الطريق تم التوقيع عليه في أديس أبابا في ٢٨ ماي، ٢٠٠٤، وبالفعل في ٤ جوان ٢٠٠٤ وصل ٦٠ من المراقبين العسكريين إلى الفاشير عاصمة ولاية شمال دارفور، بيد أن اتفاق وقف إطلاق النار قد تم انتهاكه ما انعكس بدوره على المدنيين وصعوبات إيصال المساعدات الإنسانية (٢٣).

وعلى ضوء هذه التطورات، فإن مساهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ وتسوية الأزمة في دارفور كانت منذ البداية استجابة للدور المنوط به داخل الإتحاد الإفريقي، فقد طلب في جلسته رقم ١٣ المنعقدة بتاريخ ٢٧ جويلية ٢٠٠٤ من رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة وإحلال السلم والأمن(٢٤)، كما قرر في اجتماعه رقم ١٧ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤ تشكيل قوة لحفظ السلم وإرسالها سُمّيت بقوة (Amis2) قوامها ٣٣٢٠ فرداً، ٢٣٤١ من العسكريين، و٤٥٠ مراقباً، و٨١٥ من الشرطة المدنية، ٢٦ من المدنيين الدوليين، ومدة البعثة عامٌ واحد؛ أي حتى أكتوبر ٢٠٠٥. وقد كان هدف ذلك مراقبة والتأكد من الالتزام باتفاق نجامينا، المساهمة في جهود بناء الثقة وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، والعمل على عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم، حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في السودان (٢٦).

ومع تزايد القلق بخصوص الانتهاكات في الإقليم شكلت المفوضية في مارس ٢٠٠٥ بناء على طلب مجلس السلم والأمن لجنة لتقدير الوضع في دارفور بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وأوصت مفوضية الإتحاد الإفريقي في ٢٨ أبريل ٢٠٠٥ بكونكاري زيادة بعثة الإتحاد الإفريقي إلى نحو ١٢٣٠٠ فرد بحلول منتصف ٢٠٠٦، وفي اليوم نفسه قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي تمديد عمل البعثة نهاية سبتمبر ٢٠٠٥، حيث تم نشر ٦٧٧٣ من قوات حفظ السلام، ٨٤٧٤ من قوات الحماية، ٧٠٠ من المراقبين العسكريين، ١١٨٨ من الشرطة المدنية، و٣٨ من الموظفين الدوليين، وصولاً إلى جولة جديدة من عملية السلام في أبوجا بنيجيريا في أكتوبر ٢٠٠٥، إلا أنّ أعمال العنف تواصلت ضد المدنيين ومنظمات الإغاثة، وبعثة الإتحاد الإفريقي، الأمر الذي زاد من صعوبة مهمتها (٢٧).

لقد عبر مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم " ٤٥ " الذي عقده في ١٢ يناير ٢٠٠٦ عن رضاه للتقدم المحرز بشأن نشر قوة (Amis2) والدور الكبير الذي قامت به هذه القوة، رغم كل المعوقات المادية واللوجيستية التي واجهتها، وقرر دعمه المبدئي لنقل مهمة عمل قوة (Amis2) إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وقرر المجلس في هذا الاجتماع مد مدة عمل قوة (Amis2) إلى آخر مارس ٢٠٠٦ (٢٨).

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة من طرف مجلس السلم والأمن، إلا أن الأوضاع في الإقليم أخذت مجالاً كبيراً في التصعيد بداية من سنة ٢٠٠٦، ما استدعى ضغطاً كبيراً على الإتحاد الإفريقي من طرف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بحجة عدم السيطرة على الوضع، وأن الأمر يدخل فيما يسمى بالإبادة الشاملة، وعلى إثر ذلك عقدت محادثات في بروكسل يوم ٩ مارس ٢٠٠٦ بين هذه الأطراف، ونتيجة هذه الضغوط عقد مجلس السلم والأمن الأفريقي اجتماعه رقم " ٤٦ " في ١٠ مارس ٢٠٠٦، ليقرر الموافقة على نقل مهمة قوة (Amis2) إلى الأمم المتحدة بالمشاركة مع الإتحاد الإفريقي، مدة عملها في الإقليم إلى نهاية سبتمبر ٢٠٠٦، التكفل بتسوية الأزمة بين السودان وتشاد لما لها من علاقة مباشرة بتسوية الصراع في دارفور (٢٩).

وضمن هذا السياق، وافق مجلس السلم والأمن الإفريقي على إنشاء قوة مختلطة مع الأمم المتحدة مع الإبقاء على الدور المحوري للإتحاد الإفريقي في الأزمة، إذ تم تشكيل البعثة المعروفة اختصاراً باسم يوناميد، التي تسلمت مهامها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (٣٠). وإضافة إلى التدخل المباشر، توأمت عمليات المرافقة وإحلال السلام من خلال جهود المصالحة الوطنية، حيث وفي اجتماعه رقم " ١٤٢ " المنعقد في ٢١ جويلية ٢٠٠٨ دعا إلى تشكيل فريق رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن دارفور، وعلى أثر ذلك قام رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بترشيح عدد من الشخصيات الإفريقية البارزة كأعضاء في هذا الفريق، وقد حظي قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن تشكيل هذا الفريق بتأييد كامل في الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، التي عقدت في ١-٣ فبراير ٢٠٠٩. وقد كانت مهمة هذا الفريق إجراء دراسة معمقة حول الوضع في دارفور، وعقد الفريق اجتماعه الافتتاحي في أديس أبابا يومي ١٨-١٩ مارس ٢٠٠٩، وأعقبته هذه الجلسة الافتتاحية مشاورات موسعة مع كل الأطراف، وأنهى الفريق عمله في شهر أكتوبر ٢٠٠٩، ورفع تقريره رسمياً إلى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في ٨ أكتوبر ٢٠٠٩، وعرض هذا التقرير في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم " ٢٠٧ " والذي عقد في أبوجا في نيجيريا في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩، وقد توصل إلى: تصميم خريطة طريق لاتفاقية سياسية شاملة، بعث المفاوضات، تشكيل محكمة جنائية للتصدي

للجرائم، إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة لتعزيز كشف الحقيقة، بحث مسألة التعويضات وإعادة الإعمار (٣١).

يوصل مجلس السلم والأمن الإفريقي جهوده لتسوية الأزمة في دارفور إلى غاية يومنا هذا، ويمكن القول بأنّ Amis2 التابعة للمجلس في دارفور حققت نجاحاً نسبياً، في الفترة من أفريل ٢٠٠٤ وحتى منتصف العام ٢٠٠٥، لكن منذ سبتمبر ٢٠٠٥ وحتى الوقت الحالي تراجعت أدوار المجلس ولم يحقق الحسم على أرض الواقع على خلاف ما جرى في تجربة جمهورية جزر القمر، وهو الفشل الذي يعزى إلى عديد الاعتبارات: أولها ما اتصل بطبيعة الصراع الذي يتداخل فيه المحلي مع الإقليمي خاصة من دول الجوار، وثانيهما ما اتصل بالدور الخارجي في الصراع خاصة أنّ الإقليم يقبع على موارد طبيعة هائلة، وثالثهما يتعلق باتساع النطاق الجغرافي للصراع ما أحدث صعوبة لجهود الإتحاد الإفريقي في التحكم فيه نظراً لضعف ومحدودية الإمكانيات، فضلاً على تباين الرؤى بشأن دارفور لدى دول الإتحاد نفسها.

المحور الثالث: تحديات وتقييم عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي

يواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي تحديات داخلية وخارجية تزيد في صعوبة عمله، وترهن مستقبله وتحّد من فعاليته في أداء مهامه، يسعى هذا الجزء من الدراسة التعرض للتحديات، ثم ينتقل إلى تقييم عمل المجلس وينتهي أخيراً بعرض الآفاق المستقبلية له.

أولاً: تحديات عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي:

١- التمويل: يعاني مجلس السلم والأمن صعوبات جمة ومزمنة في التمويل، حيث لا تلتزم الدول بدفع مساهماتها، الأمر الذي يحول بينها وبين تحقيق أهدافه، إذ يحتاج إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، فعلى سبيل المثال، يذهب "بول ويليامز" Paul D. Williams إلى القول أنّ الدول لا تأخذ التزاماتها المالية اتجاه الإتحاد على محمل الجد، ففي قمة الإتحاد الإفريقي أوائل سنة ٢٠٠٨ التزمت ٢٩ دولة من أصل ٥٣ دولة بدفع مستحقاتها في الميزانية العادية، كما أنّه منذ ١ يناير ٢٠٠٦ يتم دفع ٧٥ في الميزانية العادية للإتحاد من قبل خمس دول فقط: الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، وجنوب إفريقيا، فضلاً على ضعف المبالغ التي لا تستجيب للنشاط الكبير الذي يتطلبه تمويل العمليات، إذ في الفترة ما بين جوان ١٩٩٣ إلى جويلية ٢٠٠٣ جمع صندوق السلام لمنظمة الوحدة الإفريقية مبلغ ٤٩ مليون دولار، وكانت في جلها مساهمة شركاء المنظمة قدرت بـ ٢٩ مليون دولار (٣٢).

٢- دواعي السيادة: على الرغم من تغير فلسفة العمل في إطار الإتحاد الإفريقي بإقرار حق الإتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بحسب المادة (٤) من القانون التأسيسي، التي تنص على التدخل في حالات: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم

ضد الإنسانية، حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها، ووضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة، بيد أن هذا الحق يطرح مشاكل عديدة خاصة ما تعلق بتحفظ الدول على تدخل المجلس لإحلال وبناء السلم والأمن وعدم التجاوب مع قراراته، وفي بعض الأحيان عرقلة عمله ونشاطه.

٣- تعدد الصراعات والحروب: ساهم تعدد النزاعات وانتشارها على نطاق واسع في إفريقيا في الحد من فعالية المجلس في أداء أدواره، والاستجابة لهذا الكم الهائل من الحروب والصراعات، حيث شهد العالم ٦٣ نزاع سنة ٢٠٠٨ و ٥٦,٠٠٠ ضحية، ٥٥ نزاع و ٤٩,٠٠٠ ضحية سنة ٢٠١٠، سنة ٢٠١٢ شهدت ٥١ نزاع و ١١٠,٠٠٠ ضحية، أما سنة ٢٠١٤ شهدت ٤٢ نزاع و ١٨٠,٠٠٠ ضحية، وقد أخذت إفريقيا جنوب الصحراء القسط الأكبر مثل جنوب السودان، جمهورية إفريقيا الوسطى، نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، الصومال، مالي، ما يفرض عوائق أمام عمليات بناء السلم المستدام في القارة (٣٣).

٤- الخلافات البنينة لدى الدول الأعضاء: إن عوامل من قبيل ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء في تجاوز الخلافات البنينة ساهم بشكل مضطرب في تعقد الأزمات في القارة، وفي بعض الأحيان تطورها إلى حروب، ومن هذه المشاكل ما تعلق بمشاكل الحدود الموروثة عن الاستعمار كحالة السودان وتشاد، إثيوبيا وإثريا، إثريا وجيبوتي، نزاع الصحراء الغربية، ليبيريا وغينيا وسيراليون، الأحقاد التاريخية وحب الزعامة، إضافة إلى ارتباط بعض الدول بأجندات خارجية يجعل استدامة الحروب والصراعات أمرا يدخل ضمن إدارتها وليس العمل على حلها وتسويتها.

٥- تعدد وتنوع آليات تحقيق السلم والأمن: لا مرء بالقول أن تعدد الآليات الإقليمية داخل القارة الإفريقية بقدر ما ساهم في الدفع بعمليات التعاون والتكامل على غرار: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الايكاس)، فإنه وعلى النقيض من ذلك أضعف تنسيق الجهود في آلية واحدة، خاصة أن بعض المنظمات الفرعية يكون العامل الخارجي مؤثرا فيها كالإيكواس وارتباطها بفرنسا، وقد دلت الأزمة في مالي سنة ٢٠١٢ على هذا الارتباط الوثيق. وعليه، فإن تعدد المبادرات داخل القارة يزيد من التزامات الدول المالية والبشرية، الأمر الذي يجعل المجلس يعاني صعوبات مالية، وحتى فيما يتعلق بتوحيد الرؤى والتصورات، فكثير من الأزمات كان فيه دور المجلس محدودا مقارنة بدور هذه المنظمات الفرعية والدور الخارجي.

٦- **الدور الخارجي:** يشكل العامل الخارجي متغيراً مهماً في الحروب والصراعات التي تشهدها القارة، فقد أدى الإرث الاستعماري إلى انبعاثها من جديد على سبيل المثال في أوغندا، بوروندي، رواندا، السودان، كوت ديفوار، مالي، أنجولا، إفريقيا الوسطى، تشاد، ليبيريا لتمييزها في سياساتها الاستعمارية أقلية عن باقي الأقليات داخل الدولة الواحدة تحت شعار "فرق تسد"، هذا من جهة، كما أن تدخل الأطراف الثالثة Third Parties أدى إلى توسيع نطاق هذه الصراعات وتدويلها لاعتبارات براغماتية تتعلق بدواعي التنافس على المصالح الاستراتيجية كحالة السودان والصومال وكوت ديفوار وإفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية، ومالي، الأمر الذي يعرقل الدور الموكل إلى مجلس السلم والأمن من جهة أخرى، على الرغم من ضرورة التعاون العادل مع الشركاء في إطار تحقيق الأمن الدولي^(٣٤).

ثانياً: تقييم عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي:

تقييم عمل المجلس يعد خطوة لازمة للحكم على دوره وتطويره، ومع ذلك لا بد من الأخذ بالاعتبار التجربة القصيرة لعمله، والعراقيل التي سبقت الإشارة إليها.

١- **الاستجابة والمساهمة:** لقد استجاب المجلس نسبياً للحروب والصراعات داخل القارة الإفريقية، فباستثناء حالي جمهورية جزر القمر والسودان، ظلّ المجلس متفرجاً على الكثير منها، أو اكتفى بإصدار قرارات التنديد، أو الحث على استئناف الحوار السياسي، فضلاً عن البطء في الاستجابة، ومثال ذلك حالات الصومال، بوروندي، موريتانيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مدغشقر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٣٥).

٢- **الفعالية والأداء:** اتسمت أدوار المجلس بفعالية وأداء ميداني ضعيف في غالب الأحيان، ومثلت حالة جزر القمر نجاحاً كبيراً له، بحيث استطاع أن يحقق الحسم العسكري وإنهاء الصراع وتسويته نهائياً، وفي دارفور كان دوره مكملًا، ويبدو أن الحالات الأخرى الكثيرة ظل عاجزاً بسبب العديد من المعوقات التي قللت من فاعلية أدواره لافتقاره القدرة اللوجيستية والمتعلقة بالعمليات لتنفيذ أعماله، عدم القدرة على التنسيق الاستباقي بين مجالات العمل العسكري الاستراتيجي والمرتبط بالعمليات والتكتيك نتيجة لعجز في الأفراد والخبرة الفنية، وفي هذا الصدد صرح أحد مسؤولي الاتحاد الإفريقي قائلاً: "إن الشيء المهم ليس هو عدد القوات وحسب، بل النوعية والقيادة، ولكي يتسم عملنا بالفعالية، نحن نحتاج إلى وحدات جيدة التدريب، وجيدة القيادة على مستوى الوحدات الصغيرة، ومزودة بمهام واضحة" ^(٣٦).

٣- **المرافقة والمتابعة:** تتخذ عمليات تسوية النزاعات في القارة الإفريقية التي تجد جذورها في الحقبة الاستعمارية في المراحل الانتقالية صعوبة بالغة وتحدياً كبيراً أمام المجلس في سعيه لنقل الدول من حالة الحرب إلى حالة السلم، إذ تظل عمليات السلم هشّة

واحتمالات العودة إلى العنف قائمة، وهو ما يفرض عليه متابعة عمليات التسوية السياسية والعسكرية للحروب والصراعات للوصول إلى حلول مستديمة تضمن العيش الكريم لشعوب القارة، ويحاول المجلس العمل في هذا السياق خاصة في فترات ما بعد النزاع وجهود الإعمار في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، السودان، ومالي علي سبيل المثال. إن هذه المرافقة أصبحت أكثر من ضرورية نتيجة للكلفة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فقد صنف مؤشر الدولة الفاشلة لسنة ٢٠١٦ الذي يصدره صندوق السلام الدولي غالبية الدول الإفريقية كدول هشة^(٣٧)، ومشاكل تتعلق بالزيادة الكبيرة للأجئين، حيث يقدر عددهم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بحوالي ٤,٤ مليون شخص، ينحدر معظمهم من خمس دول رئيسية هي الصومال، جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، إذ قدر عددهم بنحو ٣,٥ مليون لاجئ مع نهاية عام ٢٠١٥^(٣٨).

ثالثاً: الآفاق المستقبلية لمجلس السلم والأمن الإفريقي:

مما لا شك فيه، أن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي يعتبر مكسباً مؤسسياً جديداً، وامتداداً للمبادئ التي أُسست عليها منظمة الوحدة الإفريقية، وهو بذلك يشكل جهازاً مهماً ونقله نوعية في سبيل الهندسة لمذهب، وتطوير استراتيجية من شأنها أن تخدم أهداف السلام في القارة. حيث تثبت هذه الخطوة وتجسد إرادة وعزيمة الدول الإفريقية في تحمل مسؤولية مصيرها، وذلك بتكريس السلام والأمن والاستقرار، والسعي إلى تحقيق التنمية في القارة. وبالقيام بذلك، فإن الإتحاد الإفريقي لن يستجيب لمطالب وحاجات الرأي العام الإفريقي وحسب، إنما سوف يكون في مستوى التطلعات الدولية بشأنه، وذلك في إطار مساهمته - أي الإتحاد الإفريقي من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي - الفعالة في منع نشوب النزاعات، أو في إدارتها أو تسويتها^(٣٩).

إن مجلس الأمن والسلم الإفريقي، لا يقتصر في كونه إمتداداً لـ " آلية منع، إدارة وتسوية النزاعات " Mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits التي عرفتها منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً، مثل ما لا يمكن اعتباره مجرد نسخة بسيطة عن مجلس الأمن الدولي؛ ذلك أن مجلس السلم والأمن الإفريقي يسعى إلى سد ثغرات الآلية السابقة، بيد أنه لا بد أن نشير إلى أن المجلس لا يزال بعيداً عن تجاوز هذه الثغرات، كما أنه لا يبلغ مصداقية قرارات مجلس الأمن الأممي والعقوبات التي يقرها، ويمكن أن ترجع أسباب ذلك إلى^(٤٠):

- أن النقاشات داخل مجلس السلم والأمن الإفريقي، ليست بعمق النقاشات في الجلسات المنعقدة في مجلس الأمن الأممي.
- أن موارده المالية والبشرية لا تزال محدودة.

- أن العضوية في مجلس السلم والأمن الإفريقي ليست دائمة، كما لا يتمتع أعضاؤه بحق النقض (الفيتو)، فضلا عن انعدام الإجراءات القسرية.

يعمل مجلس السلم والأمن الإفريقي بشكل تنسيقي وتكاملي مع منظمة الأمم المتحدة، التي جعلت الأمن الجماعي من المبادئ التي يقوم عليها ميثاقها، وفي هذا الإطار فإن القارة الإفريقية تسعى إلى تحمل نصيبها من المسؤولية، ولبلوغ الهدف، فإن تحسين نوعية النقاشات في مجلس السلم والأمن الإفريقي سيتيح لمجموعة الدول الإفريقية من توحيد مواقفها تجاه القارة. وبهذا المعنى، فإن مجلس السلم والأمن الإفريقي يشكل منصة فعالة لبروز " صوت جماعي إفريقي " (٤١).

يبدو أن مجلس السلم والأمن الإفريقي ينتهج خطة طويلة المدى، التي تندرج ضمن رؤية إستراتيجية شاملة، تهدف إلى تسوية دائمة لصراعات القارة. غير أن الحدود البنيوية التي يتميز بها حال التنمية في القارة، يشكل عائقا أمام تحقيق هذه الغاية. ويتمثل الإختبار الحقيقي الذي يخضع له القادة الأفارقة، لا سيما أعضاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، يتمثل في كيفية مواجهة هذه القيود (٤٢).

وبالتالي لابد من حسن اختيار الوسائل وسبل إزاحة هذه العوائق، ذلك أن المشهد السوسيو-سياسي الإفريقي ملئ بالأزمات المرجحة، والتي يمكن أن تنشب في أي وقت. وتتمثل مسؤولية مجلس السلم والأمن الإفريقي في إبتكار وسائل ذات مصداقية، تمكن بها القارة من مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في القارة، ولعل الإستقلال التدريجي عن مجلس الأمن الأممي في صنع قراراته المتعلقة بحفظ السلم والأمن في إفريقيا، قد يكون بداية جيدة. وذلك لجعل الحلول داخلية، تفاديا لأي تدخل خارجي (٤٣). هذا، ويبدو أن الإتحاد الإفريقي قد اختار مواجهة التهديدات وانتهاكات السلم والأمن، عبر إستراتيجية تدريجية وطويلة المدى، والتي سترتكز بالأساس على الإرادة السياسية، والإجماع، ووسائل التقييم واتخاذ القرار والتدخل (نظام إنذار مبكر، مركز لإدارة الصراعات، بعثات مراقبة ووساطة، قوات متمركزة مسبقا، ووسائل لوجيستية، مالية وبشرية). بيد أن السؤال المطروح، يكمن في قدرة القارة الإفريقية على تنفيذ هذه الإستراتيجية وفقا لما تستلزمه من تجهيز، ذلك أن مجموع هذه العناصر المذكورة، يتطلب وقتا لإقامتها، خصوصا وأن عددا من العوامل المساهمة في إنجازها، تقع خارج تحكم مجلس السلم والأمن الإفريقي، بتعبير آخر أن الأوضاع منفلته من يد الإتحاد الإفريقي (٤٤).

في إطار سعيه نحو تحقيق هدفه الرئيسي، ينبغي على مجلس السلم والأمن الإفريقي أن يُدرج في طريقة عمله على المدى القصير والطويل، مقاربات وأساليب تتيح له ضمان الحلول المناسبة للأسباب والعوامل الكامنة وراء نشأة الأزمات، ولكن أيضا إيلاء إهتمام خاص لمتطلبات تعزيز عمليات السلام وإعادة الإعمار في الفترات التي تلي نهاية النزاعات.

من هذا المنطلق، يمكن أن يجسد مجلس السلم والأمن الإفريقي أداة فعالة في خدمة السلم والتنمية في القارة (٤٥).

إن المسار الأنسب الذي ينبغي على مجلس السلم والأمن الإفريقي اتخاذه لتعزيز وزنه، يكمن في الإعتماد على مقاربات متكاملة مع بعضها البعض، على المدى القصير والطويل، وذلك في التعامل مع قضايا السلم والأمن والإستقرار في القارة، ومواجهة التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية، بغرض الوصول إلى بناء موحد.

الخاتمة:

يبدو مما سبق، أنّ دور مجلس السلم والأمن الإفريقي تباينت أدواره في التعامل مع الأزمات الإفريقية، وعلى الرغم من محدودية دوره إلا أنّه يعد آلية مهمة في سبيل توحيد الجهود للوصول إلى سياسة أمنية مشتركة في ظل تزايد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، ولا شك بأنّ بناء السلم والأمن في القارة الإفريقية لا بدّ أن يجد أساسه على المستوى الجزئي بتفعيل ثلاثية: البناء السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي على المستوى الوطني أولاً، والتكامل الجهوي ثانياً، والتعاون الدولي ثالثاً. وعليه فإنّ مستقبل مجلس السلم والأمن الإفريقي سيبقى دوره محدوداً في ظل عدم تجاوز التحديات المشار لها، وبالأخص في غياب التوافق والإرادة السياسية الحقيقية لدول الاتحاد الإفريقي في تطوير رؤية جماعية لمسائل الأمن والتنمية في القارة الإفريقية.

الهوامش

1-Jeremy I. Levitt, "The Peace and Security Council of the African Union: The Known Unknowns", *Transnational Law & Contemporary Problems*, Vol.13, No. 109, Spring 2003, pp 110-111, Available at:

<http://commons.law.famu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1111&context=faculty-research>.

2-African Union, "Protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union", July 09, 2002, pp 4-5, Available at:

http://au.int/en/sites/default/files/treaties/7781-file-protocol_peace_and_security.pdf

3- Ibid, p 5.

4-Ibid, pp 7-8.

5- Ibid, p 12.

٦- بحسب محضر جلسة المجلس التنفيذي المنعقد يوم ٢٨ يناير ٢٠١٦ تم انتخاب ١٥ عضواً: الكونغو، مصر، كينيا، زامبيا، ونيجيريا لمدة ٣ سنوات، رواندا، بوروندي، تشاد، الجزائر، أوغندا، النيجر، سيراليون، توجو، جنوب إفريقيا، وبوتسوانا لمدة سنتين.

7-Ibid, pp 8- 23.

8- Ibid, pp 8-11.

9-Ibid, pp 16-17.

١٠- محمد هيبية علي أخطيبيّة، " دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٣، ٢٠١١، ص ٦٣٦ .

11-African Union, "Protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union", Op.cit, pp 18-20.

12-Ibid, pp 26-27.

13-Ibid, p 12.

14-Emma Svensson, "The African Union's Operations in the Comoros: MAES and Operation Democracy", Report No. FOI-R--2659--SE, Swedish Defence Research Agency, September 2008, p14, Available at:

<http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/>

5040~v~The_African_Union__8217s_Operations_in_the_Comoros.pdf

١٥- محمد هيبية علي أخطيبة، مرجع سابق الذكر، ص ٦٣٩ .

١٦- نفس المرجع، ص ص ٦٤٠-٦٣٩ .

17-PSC Report Programme, Peace and Security Council Report No. 8, Addis Ababa: Institute for Security Studies, March 2010, p 1, Available at:

https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/No8March_2010.pdf

١٨- الإتحاد الإفريقي، " تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في إفريقيا "، مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الثالثة عشر، رقم ASSEMBLY/AU/6 (XIII)، سرت، الجماهيرية العظمى، ١-٣ جويلية ٢٠٠٩، ص ص ١١-٨، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-6-xiii-a.pdf>

١٩- بدر حسن شافعي، " جزر القمر وهشاشة الدولة في إفريقيا "، موقع الجزيرة نت، (٨/٤/٢٠٠٨)، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/4/8/>

٢٠- تجدر الإشارة إلى أنّ الصراع في دارفور بدأ منذ سنة ١٩٣٢، وتمثل في نزاع قبلي بين قبائل الكبابيش والبرتي والكواهلة والميدوب، وكان موضوعه مصادر المياه، وقد تمت تسويته بمؤتمر أم قوزين، وقد تتالت بعد ذلك العديد من الأزمات إلى يومنا هذا، وألقت تأثيرات مشكلات الجنوب والحرب الليبية التشادية حول الشريط الحدودي في أوزو، وتدايعات الحرب الأهلية التشادية بظلالها على دارفور وتفاقت حدة الصراع. راجع في ذلك: السيد عوض عثمان، " دارفور: مأساة إنسانية معقدة "، مجلة الإنسان، العدد ٢٩، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خريف ٢٠٠٤، ص ص ٩-٧، متوفر على الرابط التالي:

https://www.icrc.org/ara/assets/files/other/icrc_004_alinsani29.pdf

٢١- أبرز هذه الحركات: " جبهة تحرير السودان " وجناحها العسكري " جيش تحرير السودان "، و " حركة العدل والمساواة "، و " حزب التحالف الفيدرالي "، كحركات مقاتلة تنتمي قيادتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إلى قبائل " الفور " و " الزغاوة " و " المساليت "، ذات الأصول الإفريقية، في حين يمثل " الجنجويد " التنظيم الأبرز في صفوف أبناء القبائل الدارفورية العربية.

٢٢- محمد هيبية علي أخطيبة، مرجع سابق الذكر، ص ٦٤٠ .

23-Peter Kagwanja, and Patrick Mutahi, "Protection of civilians in African peace missions: The case of the African Union Mission in Sudan, Darfur", ISS Paper No.139,

Pretoria, South Africa: Institute for Security Studies, May 2007, pp 5-6, Available at:
<https://www.files.ethz.ch/isn/98927/PAPER139.pdf>

24-African Union Peace and Security Council 2004a. Communiqué, PSC/PR/Comm. (13), 27 July. Available at:

<http://www.peaceau.org/uploads/13th-psc-communicuy-eng.pdf>

25-African Union Peace and Security Council 2004b. Communiqué, PSC/PR/Comm. (17), 27 July. Available at:

<http://www.peaceau.org/uploads/communiqueeng-17th.pdf>

26-Peter Kagwanja, and Patrick Mutahi, Op.cit , p 6.

27-Ibid, p 7.

- ٢٨- محمد هيبه علي أخطيبية، مرجع سابق الذكر، ص ٦٤٣ .
- ٢٩- مجلس الأمن، القرار ١٧٠٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١٩، رقم (٢٠٠٦) S/RES/1706، ٣١ أوت ٢٠٠٦ .
- ٣٠- مجلس الأمن، القرار ١٧٦٩ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٢٧، رقم (2007) S/RES/1769، ٣١ جويلية ٢٠٠٧ .
- ٣١- مجلس السلم والأمن الإفريقي، الاجتماع السابع بعد المائتين، تقرير الفريق الرفيع المستوى للإتحاد الإفريقي بشأن دارفور، أبوجا: نيجيريا، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩ .
- 32-Paul D. Williams, "The Peace and Security Council of the African Union: evaluating an embryonic international institution" , The Journal of Modern African Studies, Volume 47, Issue 4, December 2009, p 618.
- 33-Nigel Inkster, "Armed Conflict Survey 2015: The worldwide review of political, military and humanitarian trends in current conflicts", The International Institute for Strategic Studies IISS, 19 May 2015, Available at:
<https://www.iiss.org/en/about%20us/press%20room/press%20releases/press%20releases/archive/2015-4fe9/may-6219/armed-conflict-survey-2015-press-statement-a0be>
- 34-Eunice Dadson, "Examining the Role of Third-Party Mediation in Cote d'Ivoire's Conflict: Peacemakers or Spoilers?", KAIPTC Paper No. 24, German Technical Cooperation, September 2008, pp 1-18. Available at:
http://www.kaiptc.org/Publications/Occasional-Papers/Documents/no_24.aspx
- ٣٥- راجع: الإتحاد الإفريقي، " تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم

والأمن في إفريقيا"، مرجع سابق الذكر، ص ٤٢-٨ .
٣٦- مجموعة الأزمات الدولية، دارفور - الفشل في توفير الحماية، التقرير رقم ٨٩ عن
أفريقيا، ٨ مارس ٢٠٠٥، ص ٢٠ .

37-The Fund for Peace, "The Fragile States Index 2016", Available at:

<http://fsi.fundforpeace.org/>

38-United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR, "Global Trends:

Forced Displacement in 2015", Geneva: UNHCR, 2016, p 14, Available at:

<http://www.unhcr.org/576408cd7.pdf>

39-Delphine Lecoutre, « Le Conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine, clef
d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique ? »,

Afrique contemporaine 2004/4 (n° 212), p. 156, 157.

40-Ibid. p.157.

41-Ibid. p.157.

42-Ibid. p.157.

43-Ibid. p.158.

44-Ibid. p.158.

45-Ibid. p.158.